مجتمع

يونيسف: لحماية الأطفال في غرب ووسط أفريقيا

دعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) إلى حماية الأطفال والتلاميذ واتخاذ إجراءات لوقف الهجمات المروّعة وعمليات الاختطاف التي تطاولهم في أجزاء من غرب ووسط أفريقيا. يأتي ذلك بعد اختطاف نحو 140 تلميذاً من مدرسة داخلية في نيجيريا يوم الإثنين الماضي. وقالت المديرة التنفيذية للمنظمة هنرييتا فور إنّ هذه الحوادث تتزايد على ما يبدو، ما يثير المخاوف حول سلامة الأطفال ورفاهيتهم في المنطقة، معربة عن «قلق عميق» من تكثيف الجماعات المسلحة غير الحكومية وأطراف النزاع أنشطتها العنيفة قبل موسم الأمطار. (قنا)

الاحتباس الحراري يتحكّم في طقس أميركا الشمالية

خلصت مجموعة من الباحثين إلى أنّه كان من «شبه المستحيل» حدوث موجة الحرّ التي ضربت غربي الولايات المتحدة وكندا في نهاية يونيو/ حزيران المنصرم، لولا الاحتباس الحراري الذي يسبّبه البشر. وأوضحت في إطار مبادرة «وورلد ويذر أتريبيوشن» التي تضمّ خبراء من معاهد بحثية مختلفة حول العالم، أنّ التغيّر المناخي زاد احتمال حدوث موجة الحرّ 150 مرّة على أقلّ تقدير. وأكدت المجموعة أنّه في ظل المناخ الحالي فإنّه من الممكن أن تكرر إحصائياً موجة حرّ من هذا النوع مرّة كلّ ألف عام. (فرانس برس)

الجفاف يجتاح العراق

في صيف كلّ عام، يزداد وقع التغيّر المناخي على المزارعين ومربي المواشي في العراق، إذ يجدون أنفسهم مرغمين على النزوح وبيع أراضيهم بعد نفوق أعداد كبيرة منها وابتلاع المباني ما تبقّى من أراض صالحة للزراعة. وفي هذا البلد ذي المناخ الصحراوي القاسي حتى قبل التحولات المناخية الصعبة، شكّلت الأهوار في الجنوب ملاذاً لقطعان الجواميس التي تلجأ إلى مياهها العذبة عادة للاحتماء من درجات حرارة تفوق الخمسين درجة مئوية في فصل الصيف. وفي أقصى الجنوب، شكّل شطّ العرب، المنفذ الوحيد للعراق على البحر، جنّة للملّاحين وسط بساتين النخيل العامرة. لكنّ الوضع شبه مأساوي اليوم، فقد تسبّب شحّ المياه في نهرَي دجلة والفرات، خصوصاً بسبب السدود التي تبنيها تركيا وإيران وامتلاء مجاريهما بكمّ هائل من نفايات المدن التي يعبرانها، في كارثة في شطّ العرب، حيث بدأت الملوحة تتسرّب إلى الأراضي الزراعية وتقتل المحاصيل.

وفي الأعوام الماضية، تسبّبت ملوحة المياه في تحويل آلاف الهكتارات إلى أراضٍ بور، وفي دخول مائة ألف شخص إلى المستشفيات في صيف عام 2018. وتُعَدّ ملوحة المياه إلى جانب الارتفاع الشديد في درجات الحرارة، ضربة قاضية للقطاع الزراعي العراقي الذي يشكّل نسبة خمسة في المائة من إجمالي الناتج الداخلي ويوظّف 20 في المائة من إجمالي اليد العاملة في البلاد. وفي الإجمال، تضرّر سبعة ملايين عراقي من نحو 40 مليوناً، من «الجفاف والنزوح الاضطراري»، وفق ما ذكره الرئيس العراقي برهم صالح في تقرير أصدره عن التغيّر المناخي.

(فرانس برس)

(أحمد الربيعي/ فرانس برس)

مصر: تضييق على زيارات المعتقلين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أفاد عدد من أهالي المعتقلين في مصر بأنّ إدارة سجن طنطا العمومي تواصل إجراءاتها المخالفة للائحة الداخلية للسجون، بعد منع الحدّ الأدنى من الحقوق الواجبة للسجناء بحسب نصّ الدستور والقانون. ومع بداية شهر يونيو/حزيران الماضي، ازدادت وتيرة التضييق وابتزاز أهالي المعتقلين السياسيين والتضييق عليهم، من خلال السماح بزيارة شهرية واحدة لا تتعدّى خمس دقائق لشخص واحد فقط، علماً أنّ الرضّع والأطفال مُنعوا من زيارة آبائهم، بحسب الشبكة المصرية لحقوق الإنسان، وهي منظمة مجتمع مدني مصرية.

ويفيد شهود بأنّ إدارة السجن فرضت رسوماً قدرها ستة جنيهات مصرية (نحو 0,40 دولار أميركي) على كلّ زائر تُعرَف بـ«رسوم الماسك»، بالإضافة إلى رسوم أخرى قدرها 26 جنيهاً (نحو 1,70 دولار) للزيارات الاستثنائية، تُسدَّد عند تسجيل الأسماء صباح كلّ زيارة.

ووفق مصادر الشبكة المصرية، فقد مُنع عدد من المعتقلين السياسيين من التريّض، وتعرّضوا إلى تضييق شديد في ما يتعلّق بإدخال أهلهم أطعمة وأدوية ومستلزمات شخصية، في ظلّ ارتفاع أسعار المنتجات المتوفّرة في الكانتين ورداءتها. ويأتي ذلك بخلاف ما يحدث مع السجناء الجنائيين الذين يتمتّعون بكلّ حقوقهم، مع تسهيل إدارة السجن وحرّاسه كلّ إجراءات الزيارة الخاصة بهم.

بدورها، تناولت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان هذه الانتهاكات ورفعت تقارير بها إلى الجهات المختصة وإدارة التفتيش في مصلحة السجون، وطالبت السلطات المصرية بمنح السجناء حقوقهم وتقديم التسهيلات اللازمة لذويهم، والكفّ عن فرض الرسوم على أهالي المعتقلين. كذلك وثّقت الشبكة المصرية حملات التنكيل والتعذيب الجماعي لمعتقلي معسكر قوات الأمن في كفر الشيخ (أقصى الشمال). فقد بلغ الشبكة المصرية أنّ عدداً من عناصر قوات الأمن التابعة للأمن الوطني في معسكر الأمن المركزي بكفر الشيخ، عمدوا في الأسبوع الماضي إلى تعذيب جماعي شمل الضرب والإهانة اللفظية والمنع من التريّض، وكذلك تجريد المستهدفين من الأمتعة والملابس ومستلزماتهم الشخصية لمدّة أسبوع. ووثّقت الشبكة المصرية مواصلة قوات الأمن التابعة للأمن الوطني التنكيل بالمعتقلين. يُذكر أنّ معسكر قوات الأمن في كفر الشيخ يُعَدّ معتقلاً سرياً لاحتجاز عشرات من المخفيّين من أبناء محافظة كفر الشيخ، إلى جانب مئات من المعتقلين المحبوسين احتياطياً.

وسبق أن رصدت الشبكة المصرية انتهاكات جسيمة طاولت معتقلي مراكز قوات الأمن المركزي على مستوى الجمهورية، واستخدامها كمراكز احتجاز غير رسمية للمنافسين. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، معسكر قوات الأمن في مرغم بالإسكندرية (شمال)، ومعسكر قوات الأمن في الجبل الأحمر بالقاهرة، علماً أنّه كان من أكبر المعسكرات التي استخدمت لاحتجاز المتظاهرين المعتقلين من محافظة القاهرة، ومعسكر قوات الأمن في الجيزة (شمال) قبل أن يُحوَّل إلى سجن مركزي، ومعسكر الشلال في أسوان (جنوب)، ومعسكر قوات الأمن في بني سويف (وسط).

وبينما ترفض السلطات المصرية الإفصاح عن عدد السجناء في مصر، تشير تقديرات إلى أنّ العدد يبلغ نحو 114 ألف سجين، أي ما يزيد عن ضعفَي القدرة الاستيعابية للسجون التي كان قد قدّرها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في ديسمبر/كانون الأول 2020 بنحو 55 ألف سجين، بحسب تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية في يناير/كانون الثاني 2021.

وقد تزايد عدد السجناء بشكل كبير عقب الإطاحة بالرئيس الأسبق الراحل محمد مرسي في يوليو/ تموز من عام 2013، الأمر الذي أدّى إلى اكتظاظ شديد في السجون. وفي السجون الستة عشر التي تناولتها منظمة العفو الدولية، يشغل مئات السجناء زنازين مكتظّة، فيبلغ متوسّط المساحة المتاحة لكلّ سجين من أرضية الزنزانة نحو 1,1 متر مربع، وهي تقلّ كثيراً عن الحدّ الأدنى الذي أوصى به الخبراء، أي 3,4 أمتار مربّعة. وتقدّر الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، وهي منظمة مجتمع مدني مصرية، عدد السجناء والمحبوسين احتياطياً والمحتجزين في مصر حتى بداية مارس/ آذار 2021 بنحو 120 ألفاً، من بينهم نحو 65 ألف سجين ومحبوس سياسي، ونحو 54 ألف سجين ومحبوس جنائي، ونحو ألف محتجز لم تتوصّل الشبكة العربية إلى معرفة أسباب احتجازهم. ومن ضمن السجناء والمحتجزين، بلغ عدد السجناء المحكوم عليهم إجمالاً نحو 82 ألفاً، وعدد المحبوسين احتياطياً نحو 37 ألفاً.

78 سجناً رئيسياً

تظهر بيانات مصرية أنّ عدد السجون الجديدة التي صدرت قرارات بإنشائها بعد ثورة يناير/كانون الثاني من عام 2011 وحتى اليوم، أي في خلال 10 أعوام، هو 35 سجناً تُضاف إلى 43 سجناً رئيسياً قبل ثورة يناير. بالتالي، يصير عدد السجون الرئيسية في البلاد 78 سجناً.

تحقيق

قتل النساء «جرائم شرف» في أوروبا أيضاً

كثيرون قد يظنّون أنّ «جرائم الشرف» محصورة بالمجتمعات العربية والمسلمة، وأنّ النساء في الغرب بعيدات عن ذلك. لكنّ الامر ليس كذلك، فثمّة جرائم مشابهة إلى حدّ ما وتأتي تحت اسم «جرائم الغيرة»

شمعة عن ارواح نساء رحلن (هاريا شوبرداري/ Getty)

ناصر السهلي

تفيد بيانات أخيرة للأمم المتحدة بأنّ نحو 34 ألف امرأة يقضينَ سنوياً حول العالم على أيدي أزواج حاليين أو سابقين أو أفراد آخرين من الأسرة. وبمعدّل يومي، تُقتل نحو 82 أنثى في دول العالم المختلفة، ولأوروبا نصيبها كذلك في استهداف النساء. والأرقام تبدو متشابهة تقريباً منذ عام 2017، خصوصاً تلك المتعلقة بجرائم وقعت على أيدي شركاء. فقد شهدت آسيا وأفريقيا 11 ألف جريمة، فيما كان نصيب الأميركتين ستّة آلاف وأوروبا نحو ألفَين، بحسب تقرير أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (أونودك) العام الماضي.

واستهداف النساء بهذه الجرائم لا يخصّ ثقافة أو بيئة بعينهما، فبينما يُطلق على هذا النوع من الجرائم في الدول العربية وكذلك المسلمة «جرائم شرف» فإنها تُسمّى «جرائم غيرة» في دول غربية، لا سيّما أوروبية، من قبل الصحافة والمتخصصين في الشأنَين الاجتماعي والنفسي. وبخصوص تلك الأخيرة، يشرح خبراء في علم النفس يشاركون في التوعية بتلك الجرائم أنّها تأتي على خلفية أمراض نفسية يعانيها مرتكبوها من بينهم الأزواج، إذ يخشون أن تهجرهم زوجاتهم أو النساء اللواتي يصنفونهنّ «ملكية خاصة» لهم.

وبحسب دراسات لأمم المتحدة ارتكزت عليها تقارير مختلفة، فإنّ جرائم قتل النساء على أيدي رجال يعرفون ضحاياهم، كأزواج حاليين أو سابقين، تختلف عن جرائم القتل الأخرى. فتلاحظ تقارير مكتب «أونودك» أنّ القتلة في هذه الحالة «يعملون وهم متعلمون وليس لديهم ماضٍ جنائي في أغلب الأحيان» في حين أنّ القتل في معظم الحالات لا يأتي «مرتّباً مسبقاً مقارنة بجرائم القتل الأخرى بمعظمها»، خصوصاً في الحالات التي تشهدها دول الشمال الأوروبي المتقدمة. فقد سُجّلت جرائم القتل في حقّ نساء شابات يصغرنَ شركاءهنّ الرجال، وقد بيّنت دراسة لـ«أونودك» أنّه «إذا كان الرجل أكبر بخمسة عشر عاماً من المرأة، فإنّ مخاطر القتل تزيد، بحسب دراسات أميركية متخصصة في هذا المجال».

تُعَدّ فنلندا في مقدّمة دول شمال أوروبا في هذا الإطار، علماً أنّ سمعة المجتمع الفنلندي لجهة التقدم العلمي والتقني والرفاهية والقانون لا تفسح المجال للتفكير بأنّه مجتمع قد يحتلّ المرتبة الأولى في جرائم قتل النساء. وفي الواقع، بحسب تقارير أممية وأوروبية، فإنّ فنلندا تسجّل أربع ضحايا من النساء من كلّ مليون امرأة، في حين تشهد السويد سنوياً 16 حالة قتل والنرويج 15 والدنمارك 12. و«جرائم الغيرة» هذه يُطلق عليها «جرائم الشرف» في حال كان القاتل والقتيلة من المواطنين المسلمين. واللافت أنّ أيسلندا، العضو في مجموعة دول الشمال إلى جانب فنلندا والسويد والنرويج والدنمارك، لم تشهد إلّا مقتل أقلّ من 0,4 امرأة بين عامَي 2010 و2018. وعن الفترة نفسها، تفيد أرقام مكتب الإحصاء «يوروستات» وكذلك تقرير للأمم المتحدة حول وضع حقوق الإنسان في النرويج في عام 2020 بأنّ 1,3 امرأة من بين مليون تُقتل في النرويج، و1,6 في السويد، و2,1 في الدنمارك، و3,1 في فنلندا.

وبحسب أرقام وكالة الإحصاءات التابعة للمفوضية الأوروبية «يوروستات»، فإنّ مجتمعات أوروبية أخرى تسجّل سنوياً جرائم قتل نساء بنسب متفاوتة بين دولة وأخرى. على سبيل المثال، سجّلت ألمانيا في المتوسط 127 جريمة سنوياً (وصل الرقم إلى 153 في عام 2017)، وفرنسا نحو 100، والمملكة المتحدة (بما فيها ويلز) نحو 80، وإيطاليا 56، وإسبانيا 47، وهولندا نحو 20 (وصل الرقم إلى 28 في عام 2017)، وليتوانيا تعاطي الدول مع العنف والجرائم ضدّ النساء. ففي تنزانيا (شرقي أفريقيا) يُعطى على العنف، خصوصاً عمليات الاغتصاب المنتشرة بشكل واسع، فلا تسجّل الشرطة رسمياً إلّا ثلاث حالات اغتصاب سنوياً. كذلك الأمر في روسيا التي لا تملك إحصاءات في هذا المجال. فبينما تشير تقديرات إلى 14 ألف وفاة بين النساء سنوياً نتيجة العنف الأسري، مثلما أفاد تقرير متخصص في عام 2013 بثّته قناة «بي بي سي» تحت عنوان «جحيم صامت من العنف الأسري» فإن تقارير للأمم المتحدة تجد صعوبة في تحديد الأرقام الحقيقية في عموم روسيا على خلفية عدم التعاطي بشكل علمي ومنهجي مع هذه القضية.

وهو ما يجعل العاصمة موسكو بأرقامها الكبيرة تتجاوز بعض أرقام القارات في العنف المنزلي المفضي إلى الموت. في تلك الجرائم (القتل والعنف عموماً ضدّ النساء) من قبل الشرطة، فإنّ المعنّفات لا يسجّلنَ دائماً ما يتعرّضنَ له من عنف لدى السلطات المختصة، إذ إنّ نساء كثيرات يعشنَ في ظلّ عنف أسري خفي ومستمرّ لسنوات ويعرض مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أمثلة عن كيفية فنلندا على أيدي شركاء حاليين أو سابقين، في حين تشهد السويد سنوياً 16 حالة قتل والنرويج 15 والدنمارك 12. و«جرائم الغيرة» هذه يُطلق عليها «جرائم الشرف» في حال كان القاتل والقتيلة من المواطنين المسلمين. واللافت أنّ أيسلندا، العضو في مجموعة دول الشمال إلى جانب فنلندا والسويد والنرويج والدنمارك، لم تشهد إلّا مقتل أقلّ من 0,4 امرأة بين عامَي 2010 و2018. وعن الفترة نفسها، تفيد أرقام مكتب الإحصاء «يوروستات» وكذلك تقرير للأمم المتحدة حول وضع حقوق الإنسان في النرويج في عام 2020 بأنّ 1,3 امرأة من بين مليون تُقتل في النرويج، و1,6 في السويد، و2,1 في الدنمارك، و3,1 في فنلندا.

وبحسب أرقام وكالة الإحصاءات التابعة للمفوضية الأوروبية «يوروستات»، فإنّ مجتمعات أوروبية أخرى تسجّل سنوياً جرائم قتل نساء بنسب متفاوتة بين دولة وأخرى. على سبيل المثال، سجّلت ألمانيا في المتوسط 127 جريمة سنوياً (وصل الرقم إلى 153 في عام 2017)، وفرنسا نحو 100، والمملكة المتحدة (بما فيها ويلز) نحو 80، وإيطاليا 56، وإسبانيا 47، وهولندا نحو 20 (وصل الرقم إلى 28 في عام 2017)، وليتوانيا في المتوسط تُقتل 17 امرأة سنوياً في ثلاث جرائم، وكرواتيا ستّ جرائم، وألبانيا أربع جرائم، والبوسنة والهرسك جريمتَين، ومالطا جريمة واحدة.

عنف ممتدّ قبل القتل

لا تقتصر آثار قتل النساء على الجاني والمجني عليها، بل تمتدّ اجتماعياً ونفسياً لتطاول الأطفال في العلاقات الزوجية وأفراداً آخرين في حالات أخرى. على سبيل المثال، رُصدت في مجتمع السويد الاسكندينافي كغيره من دول الشمال، آثار توصف بالفظيعة على مستقبل الأطفال، وفقاً لتقارير رسمية متخصصة، لا سيّما بين الأبناء الذين ليسوا بالضرورة من زيجات مشتركة بل من زيجات سابقة.

وسجّلت استوكهولم بين عامَي 2000 و2019 مقتل 315 امرأة على يد شريك (قد يكون زوجاً أو شريكاً من دون زواج وبوجود أطفال). وقد عمدت صحيفة «أفتون بلادت» السويدية إلى نشر صور النساء القتيلات ما بين عامَي 2009 و2019 ، في تغطية لعقد كامل من الجرائم وبهدف لفت الانتباه إليها وإلى آثارها المستمرّة في المجتمع السويدي على مدى سنوات. ومن بين القتيلات، ضحايا من أصول مهاجرة قضيْنَ تحت بند «جرائم الشرف»، وقد لفتْ طريقهنّ إلى وسائل الإعلام والرأي العام بشكل مكثّف يختلف عن تغطية «جرائم الغيرة» المرتكبة على أيدي مواطنين أوروبيين أصليين. وفي مجمل الأحوال، فإنّ جرائم قتل النساء بمعظمها في السويد وقعت على أيدي زوج أو زوج سابق أو شريك. وقد سجّلت 153 قتيلة من بين هؤلاء الضحايا تعرّضهنّ على مدى سنوات إلى عنف أسري مع شكاوى للبلديات والشرطة، من دون أن يؤدّي ذلك إلى إنقاذهنّ من القتل. وهو ما يجعل النقاش حول قتل النساء مستمراً حتى يومنا، بعد أكثر من عقدَين على بداية القرن الواحد والعشرين. ويتزايد الاهتمام بتلك الجرائم مع ما تخلّفه من آثار اجتماعية ونفسية بين النساء عموماً، إلى جانب مسؤولية مؤسسات المجتمع عن لجم العنف في داخل الأسر، ليس فقط في السويد بل في عموم دول الشمال الأوروبي.

تجدر الإشارة إلى أنّ جرائم قتل الأمهات في السويد، حتى عام 2019، خلّفت 254 طفلاً يتيم الأمّ. وتفيد بيانات رسمية بأنّ 99 طفلاً كانوا في المنزل في أثناء وقوع جريمة قتل أمّهاتهم، فيما شهد 55 طفلاً واقعة القتل، ووجد سبعة أطفال أمهاتهم غارقات في دمائهنّ. وقد شهد هؤلاء الأطفال بمعظمهم أنّ آباءهم قتلوا أمّهاتهم.

وتركّز التقارير على الحالة النفسية المتدهورة التي يُترك فيها الصغار بعد وقوع الجرائم، خصوصاً أنّهم يصيرون بمفردهم بعد مقتل الأمّ ودخول الأب إلى السجن إلى جانب شعور دائم وعميق بالخذلان يحتاج إلى سنوات من العلاج، وذلك بعد سنوات من العيش في أسرة عانت فيها الأمّ من عنف أسري مفضي إلى جريمة قتل. وتظهر تقارير سويدية أنّ النساء الضحايا بمعظمهنّ كنّ على اتصال مكثّف مع السلطات، من قبيل مكاتب الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية والشرطة ودائرة السجون والمراقبة (بسبب خوفهنّ من خروج شركائهنّ من السجن في حال كانوا فيه). وعلى الرغم من ذلك، تقع الجرائم من دون أن تتمكّن تلك السلطات من تجنيب النساء إياها. يُذكر أنّه في خلال عام من أزمة كورونا، لم يتراجع العنف الأسري في السويد، بل سُجّلت زيادة بنحو أربعة في المائة في استوكهولم بحسب الباحثة في المجلس الوطني السويدي لمنع الجريمة، أوسا فيتكوفيسكي.

ويفيد تقرير للمجلس السويدي لعام 2020 بأنّ البلاغات عن العنف الأسري، بما فيه الاعتداء، سجّلت نحو 13 ألف حالة ونحو ثمانية آلاف تهديد وستة آلاف و600 مضايقة. وتبيّن تقارير للمجلس أنّه منذ عام 2009 بات العنف الأسري يتّخذ طابعاً مختلفاً، إذ يؤدّي الخمر دوراً في إقدام الجاني على العنف. وفي تلك الجرائم، حين يكون الجاني مخموراً، فإنّ العنف الجسدي يؤدّي إلى إصابات متعدّدة للضحية (المرأة)، بخلاف الجرائم الأخرى التي يكون فيها الجاني غير مخمور.

وتظهر بلاغات العنف عن عام 2020، بحسب المجلس السويدي، أنّ حالات العنف ضدّ النساء بمعظمها وقعت على يد أحد المقرّبين الموثوقين من قبل الضحايا في فترة أزمة كورونا بنسبة 80 في المائة. وعلى الرغم من تراجع نسبة الإبلاغ عن إساءات في أشكالها الأخرى، تُلاحَظ زيادة في نسبة التبليغ عن الإساءة إلى النساء بنسبة أربعة في المائة. وتربط فيتكوفيسكي بين تلك الزيادات وانطلاق حملة «مي تو» في عام 2017، فهي بالنسبة إليها «دفعت نساء كثيرات إلى الخروج عن صمتهنّ وتخطّي خوفهنّ وضعفهنّ. وقد أدّى ذلك دوراً رئيساً في زيادة الجرأة على تسجيل حالات العنف ضدهنّ، بالتزامن مع تشكّل وعي في المجتمع يرفض العنف ضدّ النساء عموماً». وترى فيتكوفيسكي أنّه «من الأهمية بمكان استمرار النقاش تزامناً مع استمرار الأزمة الصحية وتوسّع العزلة الاجتماعية التي نظنّ أنّها تساهم في زيادة تعرّض النساء إلى العنف، وذلك بهدف إتاحة المساعدة لهنّ».

> المعنّفات لا يسجّلنَ دائما ما يتعرّضنَ له من عنف لدى السلطات

> جرائم قتل سُجّلت في حقّ نساء شابات يصغرنَ شركاءهنّ الرجال

34,000
امرأة تقريباً يقضينَ سنوياً حول العالم على أيدي أزواج حاليين أو سابقين او افراد آخرين من الاسرة

كتب من مخيمات لبنان إلى غزة

العلم والثقافة ركيزتا الصمود والمقاومة والتطلع بثقة إلى المستقبل. هذا من بين ما اهتم الاحتلال الإسرائيلي بتدميره عبر قصف المكتبات خلال عدوانه الاخير على غزة، لكن إرادة العلم والثقافة لا تزال قوية

صيدا ـ **انتصار الدنان**

بعدما دمّر العدوان الغاشم الذي نفذه جيش الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة عدداً كبيراً من مكتباتها ومراكزها الثقافية، وبينها مكتبة سمير منصور التي أزيلت بالكامل، ومكتبة بلدية غزة، ومكتبة جمعية الهلال الأحمر- حيدر عبد الشافي، ومكتبة رشاد الشوا، ومكتبة مركز كنعان الثقافي الذي يُدير نوادي ومراكز ثقافية عدة، انطلقت في بيروت والمناطق اللبنانية حملة تبرع بالكتب لغزة، بمبادرة من دار «نلسن» للنشر، وبالتعاون مع مؤسسة عامل الدولية، ومشاركة مؤسسة بيت أطفال الصمود التي تنتشر في 12 مخيماً فلسطينياً.

يقول مدير مؤسسة بيت أطفال الصمود - مركز مخيم عين الحلوة، أحمد عوض: «تضم المؤسسة 12 مركزاً تتوزع بين شمال لبنان وجنوبه، ومكتب الإدارة العامة في بيروت بإشراف المدير العام للمؤسسة قاسم العينا» وعن فكرة الحملة، يوضح أن «الفكرة أطلقتها مؤسسة عامل الدولية ودار نلسن للنشر. ومؤسسة بيت أطفال الصمود جزء من المبادرة التي بدأت في مطلع يونيو/ حزيران الماضي واستمرت حتى نهايته. وعملت المبادرة على جمع الكتب وإيصالها إلى غزة عبر البرّ يعتمدها مطلق الحملة، وذلك بعدما دمر العدو الصهيوني مكتبات عدة في غزة، مثل مكتبة سمير منصور وغسان كنفاني والهلال الأحمر».

يضيف عوض: «عملنا على تعميم إطلاق حملة التبرع في كل المخيمات الفلسطينية على أن تسلّم الكتب إلى مراكزنا في المخيمات، وهي متنوعة المواضيع، من أدب وسياسة وعلوم وشعر وغيرها. وبعد تجميعها وتغليفها في مراكزنا، تجمّع وتنقل إلى مركز المؤسسة الرئيسي في بيروت، حيث ينسق العينا مع مؤسسة عامل ودار نلسن للنشر لإرسالها إلى غزة».

سنعيد البناء

ويؤكد عوض أن الحملة «لاقت ترحيباً كبيراً في الأوساط اللبنانية والفلسطينية. وتلقينا اتصالات عدة من متبرعين، علماً أننا نريد عبر الحملة توصيل رسالة إلى العدو الصهيوني تفيد بأنه مهما حاول قتل الفكر والوعي لدينا، لن نتراجع عن استعادة حقنا في العودة إلى أرضنا. كما نريد عبر هذه الحملة القول إن الفلسطينيين المقيمين في الشتات متضامنون مع أهل غزة، وأننا مع نشر الوعي الثقافي والعلم مهما كلف الأمر». ويرى عوض أن الاحتلال الصهيوني «استهدف الحجر والبشر بالدرجة الأولى في عدوانه الأخير. وعندما قصف المكتبات أراد تدمير الفكر الثقافي لدى الشعب الفلسطيني، لكننا سنعيد بناء ما دُمر حتى آخر نفس».

جمع الكتب لإرسالها إلى غزة (العربي الجديد)

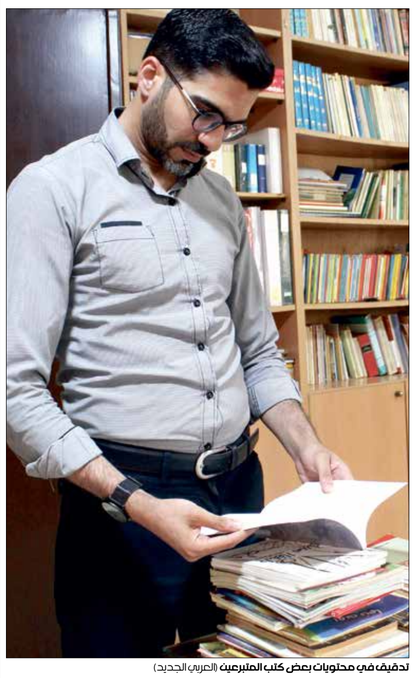
تحفيف في محلولات بعض كتب المتبرعين (العربي الجديد)

من جهتها، تقول مربية أطفال الروضة الثانية في بيت أطفال الصمود بمركز عين الحلوة سهير أحمد، لـ«العربي الجديد»: «بعد إطلاق الحملة، نشرت المؤسسة الخبر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ولقيت الحملة أصداءً إيجابية لدى الفلسطينيين، وتوافد المتبرعون من أفراد ومؤسسات إلى مراكزنا لتقديم الكتب». وتشدد أحمد على أن «العدوان على المكتبات في غزة لن يمنع أهلها من متابعة مسيرة التعليم، حتى لو حصل ذلك في خيم وتحت وطأة السلاح. والمبادرة تثبت أن الشعب الفلسطيني في الخارج يتضامن مع أهل غزة، ما يشد عزيمتهم ويساعدهم في متابعة مسيرة التعليم».

السلاح هو العلم

في الإطار نفسه، يكشف المتطوع في المؤسسة أمجد داود، لـ«العربي الجديد»، أن «الحملة بدأت بفكرة توسعت إلى كل المخيمات الفلسطينية، وارتكزت على واقع أن العدو الصهيوني يحاربنا بالثقافة والعلم، ويبذل قصارى جهده لنزع ثقافة الجهل لدى الشعب الفلسطيني، وهو ما تطلع إليه لدى قصفه المكتبات تحديداً. لكننا نريد أن تستعيد المكتبات قدراتها ومواقعها السابقة. ونحن مستعدون لجمع الكتب من أنحاء العالم لو تطلب الأمر ذلك. ففي الماضي عندما خرج أهلنا من فلسطين في أيام النكبة تعلموا في الخيم. لأن الشعب الفلسطيني سلاحه هو العلم الذي لا يريد أن يخسره، ومقاومته لهذا العدو تتجسد بالعلم». وعن الرسالة التي يريد توجيهها، يقول داود: «يجب أن نتابع طريق العلم الذي اخترناه، وأن نبقى موحدين في وجه العدو حتى لو كنا نعيش خارج فلسطين، كي نستطيع استرجاع أرضنا من أيدي العدو الصهيوني وننهي غطرسته وتعديه على أرضنا ومقدساتنا وتاريخنا وحضارتنا». وختم: «نحن مع أهل غزة مهما كلف الأمر، ومع فلسطينيي أراضي الـ48 والضفة والقطاع. نحن شعب واحد، ودم واحد، وهدفنا مشترك، وهو استعادة أرضنا من الاحتلال وتحريرها والعودة إليها».

الكويت: وزارة تنشئ حضانة لأطفال عاملاتها

ما زال تنفيذ القوانين الخاصة بالمرأة وبتحسين طريقة عيشها، وسط المسؤوليات الكبيرة الملقاة عليها في حياتها الاسرية، يواجه عراقيل في مجتمعات عربية كثيرة. وقد يتعلق بعضها احياناً بمكاسب وارباح

هموم كبيرة للنساء العاملات في الكويت (ياسر الزيات/ فرانس برس)

الكويت ـ **خالد الخالدي**

أعلنت لجنة المرأة في مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) أنها تبلغت من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قرار فتح حضانة خاصة بأطفال النساء العاملات في هذه الوزارة، تنفيذاً لمتطلبات قانون العمل، وذلك رغم الصعوبات الكبيرة المرتبطة بتطبيق هذا القانون، في ظل ضغوط شركات التعليم، ومحاولة مسؤولين في الدولة عرقلة المشروع. يقول أسامة الشاهين، رئيس لجنة المرأة والأسرة والطفل البرلمانية، إن إدارة أملاك الدولة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أبلغت لجنة المرأة بإنشائها حضانة خاصة للعاملات في الإدارة، فيما ستقوم الوزارة بإنشاء حضانات في كل إدارة من إداراتها، لتكون الوزارة أول وزارة كويتية تطبق هذه الخطوة. ويؤكد الشاهين في تصريح «للعربي الجديد» أن لجنة المرأة والأسرة والطفل ستراقب كافة الوزارات والهيئات الحكومية، وتتأكد من تطبيقها لقانون العمل في الكويت، وذلك لتخفيف الأعباء عن الأمهات العاملات في الكويت من المواطنات والوافدات أيضاً. وتأتي مبادرة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في وقت لا تزال باقي الجهات الحكومية والشركات والمؤسسات الخاصة غائبة عن أي خطوات في هذا الشأن، وسط ضغوط كبيرة يمارسها حقوقيون ومجموعات نسائية لتفعيل مواد القانون الخاصة بالمسألة.

وتحدد إحصاءات وضعتها جمعيات ناشطة في مجال حقوق المرأة نسبة النساء الكويتيات العاملات بـ45 في المائة من إجمالي عدد موظفي القطاعات الحكومية والخاصة، وتشير إلى أن غالبيتهن أمهات. وتنص المادة 25 من قانون العمل الكويتي على وجوب منح المرأة العاملة ساعتيْ رضاعة أثناء العمل، وإنشاء صاحب العمل دور حضانة للأطفال الذين يقل عمرهم عن أربع سنوات، وذلك في مراكز العمل التي يزيد فيها عدد العاملات عن 50 أو يتجاوز فيها عدد العمال 200.

وسبق أن قدمت عضو المجلس البلدي مها البغلي اقتراحات نشرتها على «لائحة البناء» التي تصدرها بلدية الكويت، «من أجل إلزام الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة تخصيص أماكن لإنشاء دور حضانة، تنفيذاً لقانون العمل الكويتي، خاصة أن مباني هذه الشركات والمؤسسات غير مجهزة بمرافق وأماكن مخصصة للأطفال بحسب شروط قانون العمل». والملاحظ أن المادة 53 في قانون الطفل تطالب أيضاً ببناء أصحاب العمل دور حضانة في أماكن العمل لصالح أطفال النساء العاملات.

> بعض صناع القرار يريدون أن تدفع المرأة ثمن خروجها من المنزل

> الكويتيات العاملات يمثّلنَ 45 في المائة من إجمالي موظفي البلاد

يواجه شروع وزارات في الدولة بتدشين دور حضانة لأطفال النساء العاملات معارضة شرسة من شركات تجارية تملك مؤسسات تعليمية ودور حضانة خاصة، محاولة الحفاظ على مكاسبها بأي ثمن، باعتبار أن كلفة الحضانة السنوية بالنسبة للطفل الواحد تناهز 2400 دينار كويتي (7900 دولار)، وهو رقم كبير جداً بالنسبة إلى الأسر متوسطة الدخل في الكويت.

وكان المجلس البلدي الكويتي ناقش في ورشة عمل نظمها في منتصف مايو/ أيار الماضي، وحضرها ممثلون عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، قضية دور حضانة الأطفال للأمهات العاملات في المقار الحكومية والشركات الخاصة. وشهدت الورشة اعتراض جهات حكومية على القرار، بحجة عدم وجود مساحات كافية لدى الجهات الحكومية لإنشاء هذه الدور، علماً أن توفير دور حضانة حكومية يُلحق خسائر كبيرة بالموارد المالية لشركات التعليم الخاصة، التي تعتبر من القطاعات الخاصة النشطة جداً على صعيد الموارد المالية. ويقول الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية خالد مهدي إن «عدد النساء العاملات في الكويت من الكويتيات والوافدات كبير جداً، وغالبيتهن متزوجات، لذا سيتسبب إنشاء دور حضانة خاصة بأطفال النساء العاملات في ثقل كبير على أجهزة الدولة حالياً، وسيُثقل الأماكن المخصصة للعمل داخل الوزارات والهيئات الحكومية المكتظة أصلاً».

ويرى باحثون اجتماعيون ونفسيون أن وجود أماكن حضانة لأطفال النساء العاملات أمر ضروري. يقول الباحث الاجتماعي في جامعة الكويت خليل خالد لـ«العربي الجديد»: «ليس معقولاً تجاهل مطالب المرأة العاملة بهذه الطريقة، فهي لا تحظى بتقدير كافٍ في الكويت. ويعزز هذا التوجه الاجتماعي السلبي بعض صناع القرار في الهيئات الحكومية من أجل جعل المرأة تدفع ثمن خيار خروجها من منزلها، وعملها رغم احتضانها لأطفال». يتابع: «وجود دور حضانة للمرأة في مكان العمل يُضاعف إنتاجها، ويكسبها راحة أكبر، ويرفع عنها أعباء اجتماعية كبيرة ترتبط بخروجها للعمل، خاصة المرأة المقيمة التي لا تملك شبكة أقارب واسعة في الكويت، بخلاف حال المواطنات».